

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية RUHMS

أبحاث العدد:

- مدى توافر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأهلية اليمنية (دراسة حالة في جامعة العلوم والتكنولوجيا)
- Les The Resilience of the Human Spirit in "Les isérables" by Victor Hugo: A Critical Analysis
- جدلية الحرب والسلام في اليمن
- دور التدريب في تحسين جودة الخدمات الطبية في المستشفى العسكري بصنعاء
- مساهمة التحول الرقمي للتعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة "نموذج قطاع الزراعة"
- المظاهر بين المشروعات واللامشروعات

جامعة الرازي
كلية العلوم الإدارية والإنسانية



ديسمبر ٢٠٢٢م

المجلد الثالث

العدد السادس

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ. د / عبدالله عبدالله السنفي	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
٢	أ. د / صالح حسن الحرير	إدارة أعمال	جامعة عدن	اليمن
٣	أ. د / طلعت اسعد عبد الحميد	إدارة أعمال	جامعة المنصورة	مصر
٤	أ. د / حسن عبد الوهاب حسن	إدارة أعمال	جامعة القران الكريم	السودان
٥	أ. د / نجاة محمد جمعان	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
٦	أ. د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
٧	أ. د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشراف العام

د / طارق علي النهي
رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

د / عبد الفتاح القرص
عميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية

مدير التحرير

د / نجيب علي إسكندر
رئيس قسم الإدارة الصحية

هيئة التحرير

أ.د/ نبيل الربيعي
د/ تركي يحيى القباني
د/ عبد الفتاح على القرص
أ. د/ محمد محمد القطيبي
د/ محمد حسيني الحسيني
أ.م. د/ صالح علي النهاري
د/ أحمد محمد الحجوري

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية - صنعاء () لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي - مجلة علمية محكمة - تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإدارية والإنسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الإدارية والإنسانية

تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية - جامعة الرازي - اليمن

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

ص.ب:.....، الرمز البريدي..... اليمن

هاتف : ٢١٦٩٢٣ - ٧٧٤٤٤٠٠١٢

فاكس : ٤٠٦٧٦٠

البريد الإلكتروني: ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الإنترنت: www.alraziuni.edu.ye

مدى توافر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأهلية اليمنية (دراسة حالة في جامعة العلوم والتكنولوجيا)

د/ يوسف علي الخضمي

مدرس مساعد بقسم المحاسبة

الجمهورية اليمنية-أكاديمية الشرطة-كلية التدريب - الجمهورية اليمنية - جامعة العلوم والتكنولوجيا- كلية

العلوم الإدارية- صنعاء

د/عبدالغني أحمد عبدالله دومان

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

صنعاء

dowman737@yahoo.com

dowman737@gmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، والتعرف على الصعوبات التي تعترض تطبيقها، وبيان الفوائد التي تعود على الجامعة نتيجة تطبيقها محاسبة المسؤولية.

واعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك على: استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وقد تم الحصول على البيانات من خلال استبانة الدراسة أعدت لهذا الغرض، وتم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من ٨٠ موظف من أكاديميين وإداريين، كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وبعد تحليل الاستبانات بواسطة الأساليب الإحصائية تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أنه يتوافر بشكل كبير لدى الجامعة هيكل تنظيمي سليم وكذلك نظام للمعلومات المحاسبية، ونظام للتقارير الرقابية مرتبط بمراكز المسؤولية، بينما يتوافر بدرجة متوسطة نظام معياري يركز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية، بينما لا يتوافر نظام سليم وعادل للحوافز المادية والمعنوية الذي يعتبر من أهم مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة ضرورة توعية العاملين في الجامعة بمفهوم ومقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية لما له من أثر في رفع مستوى الأداء، العمل على تطوير الهيكل التنظيمي ونظام شامل للمعلومات المحاسبي بما يتناسب وتطبيق محاسبة المسؤولية، وبناء نظام للمعايير يركز على التكاليف المعيارية والموازنة التخطيطية ونظام للتقارير الرقابية يرتبط بكل مركز مسؤولية ونظام حوافز فعال، حتى تتمكن الإدارة العليا من مساءلة الأفراد عن أي انحراف.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبة المسؤولية، الجامعات اليمنية الأهلية.

**The availability of application Factors of The Responsibility
Accountability System in the private Yemeni Universities.
(A case study at the University of Science and Technology)**

Abstract:

This study aimed to determine the extent to which the elements of applying the responsibility accounting system are available at the Yemeni University of Science and Technology, to identify the difficulties that impede its application, and to indicate the benefits accruing to the university as a result of its application of responsibility accounting. In achieving this, the study relied on: The use of the analytical descriptive approach in conducting the study by collecting data from its primary and secondary sources. The data was obtained through a study questionnaire prepared for this purpose, and it was distributed to the study sample consisting of 80 academic and administrative employees. The statistical analysis program (SPSS) was used to analyze the data and test the hypotheses. After analyzing the questionnaires by statistical methods, several results were reached, the most important of which is that the university has a sound organizational structure as well as a system for accounting information, and a system for oversight reports linked to responsibility centers, while a standard system based on standard costs and planning budgets is available to a moderate degree, while a system is not available. Sound and fair material and moral incentives, which is considered one of the most important elements of the application of responsibility accounting. Among the most important recommendations of the study is the need to educate university employees about the concept and elements of applying the responsibility accounting system because of its impact on raising the level of performance, work on developing the organizational structure and a comprehensive system of accounting information in line with the application of responsibility accounting, and building a system of standards based on standard costs and the budget planning and control reporting system linked to each responsibility position and an effective incentive system, so that senior management can hold individuals accountable for any deviation.

Key words: The Responsibility Accountability System, The private Yemeni Universities.

المقدمة:

تعد الجامعات في الوقت الحاضر من أهم المؤسسات الحيوية في المجتمعات لما تقدمه من إسهامات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل التطور العلمي والتقدم التقني الذي يواكب الجامعات في أدائها لواجباتها وضخامة حجم الاستثمارات المالية فيها وتعدد وتنوع أقسامها ما بين إدارية وأكاديمية وخدمية، ومع الأعداد المتزايدة سنويا للموارد البشرية الملتحقة في هذه الجامعات، أدى ذلك إلى صعوبة إدارة كافة العمليات التي تنجز بشكل يومي واتخاذ الحلول لها بصفة مركزية، الأمر الذي دفع الإدارة العليا لهذه الجامعات إلى تفويض سلطة اتخاذ بعض القرارات للمستويات الإدارية المختلفة للعمل على تسير الأعمال وإنجاز المهام بشكل أكثر سرعة وفاعلية. ومع اتساع وكبر حجم المشروعات قد لا يستطيع رئيس مجلس الإدارة أو مديرها العام اتخاذ جميع القرارات الإدارية الضرورية لإدارتها، وعلى ذلك فيجب تحقيق اللامركزية عن طريق تفويض السلطات للمستويات الإدارية الأدنى، وتحديد مسؤوليتها، ويعتبر كل مدير في هذه الحالة مسؤولاً عن أداء قسمة أو مركز مسؤوليته وفي نفس الوقت له الحرية في اتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بالقسم أو الإدارة المسؤول عنها وفي هذه الحالة تقوم الموازنة التخطيطية بتسهيل تطبيق محاسبة المسؤولية عن طريق ربطها بمراكز المسؤولية والتنظيم الإداري للشركة ومراكز المسؤولية فيها (الفضل، وشعبان، ٢٠٠٣ : ٢٤٧).

إن فكرة محاسبة المسؤولية قديمة جدا، فقد وجدت بتواجد الإنسان الذي يكلف بأداء عمل معين ثم تتم محاسبته على نتيجة أداء هذا العمل، ودليل ذلك أن فكرة المساءلة ذكرت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فقد قال تعالى ﴿وقفوهم انهم مسؤولون﴾ وقال ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم (كلكم راعي وكلكم مسؤول عن رعيته)، ومع هذا فإن محاسبة المسؤولية كأسلوب إداري محاسبي حديث العهد في الفكر المحاسبي. كما تعد محاسبة المسؤولية نظام لإعداد تقارير الأداء التي تمكن من قياس نتائج النشاط والقرارات المتخذة بمعرفة مراكز المسؤولية في الهيكل التنظيمي للجامعة وبموجبها يتم تحديد الأهداف المقرر تحقيقها لكل مركز مسؤولية ومنحة الصلاحيات اللازمة لتمكينه من تنفيذ الأهداف المقررة له ومحاسبته على الانحرافات وتقييم كفاءته من خلال ما يتحقق من نتائج. ومن هذا المنطلق ولأهمية الجامعات واختلافها من ناحية الحجم والهيكل الإداري فقد جاءت هذه الدراسة لتحديد مدى توافر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الأهلية.

تعريف نظام محاسبة المسؤولية:

من المعروف أنه مع كبر حجم المنشآت قد يكون من الصعب على فرد واحد اتخاذ كافة القرارات الإدارية، ومن هنا تظهر ضرورة تفويض بعض الأفراد في مستويات إدارية معينة لصلاحيات أو سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بمنطقة أو دائرة نشاط معينة. وبالتالي يمكن القول أن الحاجة إلى

تفويض السلطات وما يترتب عليها من مسؤوليات إنما تنشأ نتيجة كبر حجم المنشآت وبالتالي صعوبة تحقيق مركزية القرارات الأمر الذي يتطلب ضرورة الاعتماد على فكرة لامركزية القرارات أي تقسيم المنشأة إلى وحدات يسهل إدارتها، وفي ظل هذه اللامركزية في الإدارة يكون الدور الأساسي للمحاسبة الإدارية هو إعداد التقارير الإدارية اللازمة والكافية لقياس أداء الإدارة ومحاسبتهم وفقاً للمسؤوليات المنوطة بهم ومن هنا نشأت فكرة محاسبة المسؤولية (حنان، ٢٠٠٢: ٤١٣).

ولقد تناول الكثير من الكتاب والمؤلفين مفهوم محاسبة المسؤولية فمنهم من عرفها على أنها "نظام محاسبي يهدف إلى الرقابة على الأداء وتقييمه في ضوء قيام الأفراد أو المسؤولين في تنفيذ واجباتهم بحدود الصلاحيات المفوضة لهم وفق مبدأ الكلفة المناسبة في الوقت المناسب، وذلك يربط التقارير المحاسبية بفعالية العاملين (آدم، الرزق، ٢٠٠٦: ٣٥٩) وعرفها آخر بأنها: "النظام الذي يقيس الخطط (بالموازنة) والأفعال (بالنتائج الفعلية) لكل مركز مسؤولية" (Horngren, 2005: 958).

وعرفت بأنها "نظام يقوم بتجميع وإعداد تقارير دورية عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف والإيرادات الخاصة بكل مركز مسؤولية موجود في المنشأة بهدف تمكين الإدارة العليا من القيام بوظيفة التخطيط والرقابة على أداء هذه المراكز (أبو نصار، ٢٠٠٣: ٤٨٧).

وكذلك عرفها رضوان حنان بأنها "أسلوب (إداري - محاسبي) يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي ليحقق رقابة فعالة على الأداء عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة وبين الأشخاص المسؤولين من جهة ثانية وفقاً لهيكل التنظيم الإداري للمنشأة بجميع مستوياته الإدارية". (حنان وكحالة، ٢٠٠٢، ٤١٣).

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف محاسبة المسؤولية بأنها نظام محاسبي يصمم وفق الهيكل التنظيمي للمنظمة بحيث يسمح بتسجيل ومراقبة التكاليف والإيرادات حسب الوحدات الإدارية وربطها بالأشخاص المسؤولين عن هذه الوحدات.

أهداف نظام محاسبة المسؤولية:

يتمثل الهدف الرئيسي لنظام محاسبة المسؤولية في تمكين المستويات الإدارية المختلفة في المنظمة والمسؤولين عن وحدات الإشراف من الرقابة على عناصر الإيرادات والتكاليف، كما يمكن من قياس الأداء داخل وحدات الهيكل التنظيمي، ويسمح للمسؤولين باتخاذ الإجراءات الصحيحة داخل المنظمة، كما توجد أهداف أخرى تتمثل في النقاط الآتية (حنان وكحالة، ٢٠٠٢: ٤١٤)

١- يهدف نظام محاسبة المسؤولية إلى الربط بين النظام المحاسبي والهيكل الإداري من أجل تبويب وتجميع وتحليل عناصر التكاليف والإيرادات لكل مركز مسؤولية على حدة وتحديد حجم

الانحرافات وتشخيص أسبابها والتقرير عنها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لاستبعاد مثل هذه الانحرافات مستقبلا.

٢- يهدف نظام محاسبة المسؤولية إلى إيجاد علاقة مباشرة بين عناصر التكاليف والإيرادات وبين الأشخاص المسؤولين عن إنشائها.

٣- تسمح محاسبة المسؤولية بالرقابة عند المنبع، وبذلك تحقق رقابة فعالة.

٤- تساعد محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء الخاص بكل مستوى من المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي بصورة مستقلة وتقييم أداء الوحدة الاقتصادية ككل.

٥- تساهم محاسبة المسؤولية في تطبيق نظام الإدارة بالأهداف وذلك لربط بين الموازنات التخطيطية وبين مراكز المسؤولية، فتقارن النتائج التي تم التوصل إليها بالأهداف التي سبق تحديدها.

٦- يؤدي تطبيق محاسبة المسؤولية إلى تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء، فأى مركز مسؤولية أو مستوى إداري بالمنظمة لا يمارس ولا يراقب العمليات إلا ما يؤهله موقعه التنظيمي لذلك.

أهمية محاسبة المسؤولية:

تتبع أهمية محاسبة المسؤولية من كونها جزءا لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية، الذي يصف عمليات التخطيط والرقابة على الموارد المستخدمة في الوحدة الاقتصادية لتحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدامها، وكذلك تقييم أداء الأقسام والإدارات في الوحدة الاقتصادية، كما تعتبر من الأدوات المحاسبية التي تساعد الإدارة في التعرف على مدى مساهمة كل مركز مسؤولية في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ككل (الحارس، ٢٠٠٤: ٤٢٤).

إن وظيفة الرقابة وتقييم الأداء من أهم وظائف الإدارة بكافة مستوياتها العليا والدنيا، إذا أن كافة الجهود المبذولة في التخطيط وتوفير الأموال اللازمة لعمليات التنفيذ تصبح بلا جدوى من دون متابعتها والتأكد من أنها تسير وفقا للخطط والمعايير الموضوعية. (السلمي، بدون تاريخ: ٢٩٨).

ويرى جبريل أن أهمية نظام محاسبة المسؤولية تتبع من كونها جزء لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية الذي يوظف لخدمة عملية التخطيط والرقابة على الموارد المستخدمة في المؤسسات لتحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدامها، وكذلك في تقييم أداء الأقسام والإدارات المختلفة في الوحدة الاقتصادية كما تعتبر من الأدوات المحاسبية التي تساعد الإدارة في التعرف على مدى مساهمة كل مركز مسؤولية في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ككل. (الجديبة، ٢٠٠٧: ٣٦)

مما سبق يتضح أن لمحاسبة المسؤولية أهمية كبرى في المشروعات كونها تهدف للرقابة وتقييم الأداء بناءً على نظام متكامل ومتربط من مرحلة إعداد الخطط والأهداف إلى مرحلة التنفيذ إلى مرحلة تقييم الأداء، لذلك فإن محاسبة المسؤولية أهمية كبيرة في إحكام عمليات الرقابة وأهمية أخرى في عمليات تقييم الأداء لمراكز المسؤولية كل على حدة وبالتالي للمنظمة بصورة كاملة.

نظام محاسبة المسؤولية والمفاهيم الإدارية المرتبطة بها:

ارتبط مفهوم محاسبة المسؤولية ببعض المفاهيم الإدارية والمحاسبية مثل اللامركزية في الإدارة والإدارة بالاستثناء، والإدارة بالأهداف، وهذه المفاهيم جاءت مكملة لنظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في المؤسسات كما يتبين مما يلي:

١. نظام محاسبة المسؤولية واللامركزية:

تعني اللامركزية تفويض صلاحيات وسلطات اتخاذ القرار من الإدارة العليا إلى الإدارة الدنيا والأفراد الذين يعملون فيها وذلك نتيجة لكبر حجم المؤسسات سواء كانت حكومية أو اقتصادية وإفساح المجال أمام الإدارة العليا للقيام بعمليات التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العليا للمؤسسة على أكمل وجه. لذلك يقصد باللامركزية قيام الإدارة العليا بتفويض بعض صلاحياتها الخاصة باتخاذ القرارات إلى الإدارات الوسطى والدنيا بالمنشأة. (أبو نزار، ٢٠٠٥: ٤٨٥).

ويرى آخرون أن اللامركزية تؤدي إلى تقسيم التنظيم إلى وحدات شبة مستقلة يسهل إدارتها، ويتم تخصيص جزء من الموارد الاقتصادية لكل منها ومنحها سلطة ومسؤولية الرقابة على هذا الجزء من الموارد، كما يتم توزيع سلطة اتخاذ القرارات على رؤساء الوحدات اللامركزية (كحالة، حنان، ٢٠٠٢: ٤١٢).

من خلال ما سبق ذكره عن اللامركزية فإنه من الواضح أن نظام محاسبة المسؤولية يعتمد إدارياً على نظام اللامركزية في الإدارة، حيث أصبح من الصعب مع كبر حجم المنظمات والمؤسسات التعليمية وتعقيد أعمالها واتساعها وانتشارها أن يقوم المدير بإدارة المؤسسة التعليمية واتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التخطيطية بصورة مركزية، لذلك كان من الضروري أن يتم التوجه إلى نظام اللامركزية في الإدارة وبالتالي أصبح من الضروري استخدام نظام محاسبة المسؤولية لتقييم أداء المديرين والأفراد المناطة بهم سلطات وصلاحيات معينة وكذلك الرقابة على أعمالهم.

٢. نظام محاسبة المسؤولية والإدارة بالاستثناء:

إن الأخذ بأسلوب الإدارة بالاستثناء يؤدي إلى التركيز على الانحرافات الشاذة والهامة، ويجذب الانتباه في اتخاذ خطوات تصحيحية وعلاجية لمواجهة الانحرافات وتقادي حدوثها مستقبلاً لرفع كفاءة الأداء وتحقيق الرقابة الفعالة، وبالتالي فإن الإدارة بالاستثناء تعني عدم تبليغ الإدارة العليا إلا عند الضرورة، أي عند وجود خطأ أو انحراف جوهري يؤثر على أداء المؤسسة ككل يستدعي ذلك تدخلاً سريعاً من قبل الإدارة العليا لمعالجة الانحراف الذي

حدث، ووضع الخطط العلاجية لتفادي حدوثه مستقبلاً ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانحرافات من خلال معرفة أسباب ومسببات الانحراف.

لذلك يمكن تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء من خلال نظام محاسبة المسؤولية إذ أنه باستخدام هذا النظام يتم تقييم الأداء للشخص المسئول عن مركز المسؤولية، من خلال ذلك يتم رفع التقارير، وتقييم الأداء لكل مستوى إداري، وبالتالي فإن نظام محاسبة المسؤولية يحدد الخطوات التنفيذية لتطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء. (الجدي، ٢٠٠٧: ٤٠)

ومما سبق يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين مفهوم محاسبة المسؤولية ومبدأ الإدارة بالاستثناء حيث يتمكن كل مستوى إداري من ممارسة ومراقبة العمليات في نطاق ما يؤهله به موقفة التنظيمي في حدود سلطته، مما يؤدي إلى عدم التدخل والازدواج بين المستويات الإدارية المتعددة.

٣. نظام محاسبة المسؤولية والإدارة بالأهداف:

إن عملية الإدارة بالأهداف هي عملية يشترك فيها الرؤساء والمرؤوسين في تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها في فترة زمنية معينة وتحديد الأساليب أو الطرق التي يجب إتباعها لتحقيق تلك الأهداف، وتحديد مقاييس الأداء، ثم تقييم النتائج الفعلية بناء على هذه المقاييس ٠ (الجدي، ٢٠٠٧: ٤٠)

وبالتالي تساهم محاسبة المسؤولية في تطبيق نظام الإدارة بالأهداف وذلك عن طريق الربط بين الموازنات التخطيطية وبين مراكز المسؤولية. وتعد الموازنات التخطيطية لمركز المسؤولية هدفا يسعى المركز إلى تحقيقه، فتقارن النتائج التي تم التوصل إليها بالأهداف التي سبق تحديدها (كحالة، وحنان، ٢٠٠٢: ٤١٥).

٤. محاسبة المسؤولية وعمليات الرقابة:

عرفت الرقابة بأنها " عملية مستمرة، تتضمن من الوسائل والإجراءات ما يمكن المسؤولين بالمنشأة من التحقق من حسن سير العمل طبقاً لما هو مخطط، وقياس الفروق وتحليلها والتقرير عنها لمحاسبة المسؤولين واتخاذ الإجراءات المصححة والمناسبة " (الزامل، ٢٠٠٢: ٣٥٣)

ومن التعريف السابق نلاحظ أن الرقابة ليست مسؤولية الإدارة العليا فقط بل هي مسؤولية مراكز المسؤولية المختلفة في التنظيم أيضاً للرقابة على استخدامها للموارد وفقاً لما هو مخطط ابتداء من قاعدة البناء التنظيمي حتى قمة الهرم للتأكد من أن الإنجاز قد تم وفقاً للقواعد والمعايير التي تم تحديدها.

تتولد الحاجة إلى الرقابة عن تعدد المستويات الإدارية المختلفة في الجامعة، مما يجعل من الصعوبة قيام فرد بمزاولة كل الأنشطة وأداء كل العمليات التي تتطلبها منه الجامعة، فالرقابة تتضمن مراجعته أعمال وأفعال للتحقق من توافقها مع الخطط الموضوعة. إن أساس الرقابة هو التخطيط، يتم منه استنباط معايير مناسبة للتأكد من سلامة تنفيذ الخطط المحددة، لذلك لا وجود للرقابة بدون تخطيط مسبق تتم الرقابة على أساسه.

إن محاسبة المسؤولية نظام رقابي يتطلبه الاتجاه اللامركزي للإدارة ويأتي دورها في أهميتها لعمليات بناء الأنظمة الرقابية سواء في المؤسسات الخدمية أو الإنتاجية من خلال النقاط التالية:

١. يعمل نظام محاسبة المسؤولية على تقسيم الوحدة الاقتصادية لمجموعة من مراكز المسؤولية ووضع شخص مسؤول عن إدارة هذا المركز وإدارة نشاطه، ويزيد ذلك من فاعلية عملية الرقابة. ٢. يتطلب تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وجود أهداف محددة لكل مركز مسؤولية، وهذه الأهداف يتم وضعها بموجب عملية التخطيط، وبعد التنفيذ تبدأ عملية الرقابة، بمعنى آخر من متطلبات عملية الرقابة توفر نظام محاسبة المسؤولية كونه يحدد الخطط والأهداف التي سيتم تنفيذها وبالتالي تنفيذ عملية الرقابة.

٣. في ظل نظام محاسبة المسؤولية توضع الأهداف بعد مناقشتها مع مدراء مراكز المسؤولية لكي تكون هذه الأهداف واقعية وقابلة للتنفيذ من قبلهم وهذا يساهم في تطبيق مفهوم الرقابة على مدراء مراكز المسؤولية.

وهنا نستطيع أن نفهم ضمنا من مفهوم محاسبة المسؤولية والرقابة على التكاليف بأنها فكرة ملائمة لتحميل كل مركز مسؤولية بالتكاليف التي يعتبر مسؤول عن رقابتها، والتكاليف التي لا تخضع للرقابة من قبل شخص أو مجموعة أشخاص آخرين، ولا مكان لوجود فكرة التكاليف غير الخاضعة للرقابة في الوحدات الاقتصادية التي تتبع محاسبة المسؤولية فكافة التكاليف ضمن مفهوم محاسبة المسؤولية تخضع للرقابة.

مقومات محاسبة المسؤولية :

إن مقومات أي نظام محاسبي هو عبارة عن الأسس والأدوات والإجراءات التي يرتكز عليها هذا النظام المحاسبي في التطبيق العملي. وبالرغم من خصوصية تطبيق كل نظام محاسبي في الحياة العملية تبعا لطبيعة تنظيم المنشأة وأسلوب إدارتها وعملها. وبالتالي فإن هناك مقومات رئيسية مشتركة في أي نظام لمحاسبة المسؤولية (كحالة، وحنان , ٢٠٠٢: ٤١٦).

ولكي نستطيع تطبيق محاسبة المسؤولية في الوحدات الاقتصادية (كالجامعات) فإنه يتطلب معرفة خصائص ومقومات نظام محاسبة المسؤولية والتي تتمثل في توافر هيكل تنظيمي سليم، توافر نظام

للمعلومات المحاسبي، توافر نظام معياري المرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية لمراكز المسؤولية، توافر نظام للتقارير الأداء، توافر نظام حوافز عادل وسليم.

الدراسات السابقة:

دراسة Oanh,Ngoc (٢٠٢٠) بعنوان: (Responsibility Accounting in Public Universities: A Case in Vietnam:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وضع محاسبة المسؤولية في الجامعات العامة في فيتنام، واعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وقد وزعا استمارة استبيان على ١٣٨ جامعة حكومية خلال العام ٢٠١٩ وبعد تحليل الاستمارات الصالحة وعددها ٥٥ استمارة توصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها أن معظم الجامعات حددت المسؤولية في إدارتها، ولكن المسؤولية في الإدارات غير شاملة لأنها غير مستقلة مالياً، وأن الجامعات المستقلة تماماً حددت مراكز المسؤولية بشكل أفضل. وفيما يتعلق بتقييم مسؤولية الإدارة فإن الجامعات في وسط فيتنام تستخدم معايير كمية محددة والدخل المتبقي أعلى من الجامعات في شمال وجنوب فيتنام.

دراسة حوري، والمعمري (٢٠١٣) بعنوان " مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية: دراسة ميدانية: هدفت هذه الدراسة تعرف مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية، وكذلك معرفة أثر بعض المتغيرات الديمغرافية والوظيفية والمؤسسية على تقدير العاملين لدرجة تطبيق الجامعات التي يعملون فيها لمحاور نظام محاسبة المسؤولية المتمثلة بكل من: الهيكل التنظيمي، ونظام المعلومات المحاسبي، والنظام المعياري للتكاليف والموازنات التخطيطية، ونظام تقارير الأداء الدورية، ونظام الحوافز. واعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بإعداد استبانة مكونة من خمس محاور، يحتوي كل محور على منها على مجموعة من الفقرات للتعرف على درجة توفر تلك المقومات بما يتناسب وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وقد تم تحليل النتائج باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتم استخدام تحليل التباين المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إمكانية في تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وبدرجه عالية لكل من محور نظام المعلومات المحاسبي ومحور الهيكل التنظيمي وبدرجة متوسطة لكل من النظام المعياري ونظام التقارير وبدرجة منخفضة للحوافز.

دراسة كلاب (٢٠٠٨) بعنوان " مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود - دراسة تطبيقية: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود، والتعرف على الصعوبات التي تعترض تطبيقها، وبيان الفوائد التي تعود على البنك نتيجة تطبيقه لنظام محاسبة المسؤولية. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي

التحليلي، حيث قام بإعداد استبانة مكونة من خمس محاور، يحتوي كل محور على منها على مجموعة من الفقرات للتعرف على درجة توفر تلك المقومات بما يتناسب وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وقد تم تحليل النتائج باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتم استخدام تحليل التباين المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إمكانية في تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود بوزن نسبي (٧٧%) وأيضاً لا يوجد لدى أفراد الإدارة العليا الخلفية الكافية عن مفهوم نظام محاسبة المسؤولية

دراسة الرزي (٢٠٠٧) بعنوان " مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية في قطاع غزة "دراسة تطبيقية " : هدفت الدراسة إلى الوقوف على مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية في قطاع غزة، والتعرف على الصعوبات التي تعترض تطبيقها، وبيان الفوائد التي تعود على الشركات نتيجة تطبيقها لمحاسبة المسؤولية. واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بصياغة مجموعة من الفرضيات لاختبارها وتحليلها وفق البرامج الإحصائية المتخصصة، حيث قامت بتصميم استبانة شملت على سبع مجالات خاصة بمقومات تطبيق محاسبة المسؤولية. وقد توصلت الدراسة إلى كثير من النتائج كان أهمها : انه يتوفر لدى الشركة الصناعية هيكل تنظيمي واضح، إلا انه لا يوجد لديها سياسات مكتوبة لتطبيق محاسبة المسؤولية، كذلك تعتمد الشركة على أسلوب الإدارة اللامركزية، وتقوم بتطبيق نظام الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، لكنها لا تشرك العاملين بالشركة في إعدادها، كما أنها تقوم بإعداد المقارنات بين الأداء المخطط والفعلي لتحديد الانحرافات ومحاسبة المسؤولين القائمين عليها، كما أن استخدام الشركات الصناعية لنظام التقارير جيدة، وكذلك تتبع نظام حوافز العاملين، إلا أنها لا تعتمد أسلوب موحد في منحها للمراكز، وبشكل عام تتوفر لدى الشركات الصناعية معظم مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.

دراسة مرتجى (٢٠٠٧) " قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية : دراسة ميدانية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم محاسبة المسؤولية، وعلى مدى توفر المقومات اللازمة لتطبيق محاسبة المسؤولية، للمساهمة في تطور أداء الجامعات من خلال الأساليب العلمية. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بإعداد استبانة تم توزيعها على الموظفين أصحاب العلاقة في الجامعات، وقد تم تحليل النتائج باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتم استخدام تحليل التباين المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي من أهمها : أن هناك إمكانية لتطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية بوزن نسبي يساوي ٦٥%، ولكن يوجد قصور في فهم العاملين للخلفية الكافية عن مفهوم محاسبة المسؤولية، وإن أنظمة المعلومات المحاسبية بحاجة إلى تطوير لمواجهة التطورات في زيادة حجم

التعامل لتحسين طرق قياس الأداء الفعلي لا تشارك كافة مراكز المسؤولية في إعداد شكل وعناصر التقارير، ولا يتم إعداد موازنة تخطيطية خاصة بكل مركز مسؤولية، لا تعطي الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية أهمية لنظام الحوافز المادية أو المعنوية.

دراسة خشارمة والعمرى (٢٠٠٤) بعنوان قياس أمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الأجهزة الحكومية الأردنية - دراسة ميدانية " : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وقع تطبيق محاسبة المسؤولية في الأجهزة الحكومية الأردنية، كما تناولت الجوانب النظرية المتعلقة بهذا النظام من أجل توظيفها في خدمة المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها، ولهذا تم تحديد المقومات الأساسية لمحاسبة المسؤولية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في بيان أهمية عملية الرقابة وتقييم الأداء الحكومي على جميع المستويات الإدارية، حيث أن الاهتمام بعملية ترشيد الأنفاق يبدأ بالاهتمام بالموظفين والعمل على تحسين أدائهم مما ينعكس إيجابياً على تنفيذ خطة الموازنة. واعتمد الباحثان في هذه الدراسة على استبانة تم توزيعها على الموظفين أصحاب العلاقة في وزارة المالية، وقد تم تحليل النتائج باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتم استخدام تحليل التباين المتعدد. وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ضرورة الاهتمام بالرقابة الإدارية في الأقسام والمراكز داخل التنظيم والاستعانة بمفاهيم وأدوات محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية في الأجهزة الحكومية، وتقسيم الوحدة الإدارية وفقاً لمركز التكاليف والإيرادات.

دراسة ميده (٢٠٠٣) بعنوان "نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية - واقع وتطلعات " : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية من حيث التنظيم الإداري والموازنات التخطيطية لمركز المسؤولية وقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالموازنة التخطيطية وتقارير الأداء لمراكز المسؤولية، وتوافر نظام حوافز فعال في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي من خلال الرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات التي اهتمت بمحاسبة المسؤولية، والمنهج الاستقرائي في معرفة مساهمات الفكر المحاسبي والممارسات العلمية في مجال محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد طور الباحث استبانة تم توزيعها على جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عدة، وكان من بين هذه النتائج أن قرابة ٣٤٪ من الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تطبق نظام محاسبة المسؤولية لعدم تمكنها من امتلاك مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية تطبيق هذا النظام ومستلزماته، بينما ٦٦٪ من الشركات تطبق نظام محاسبة المسؤولية ولكن على نحو غير كامل، وليس وفقاً للأسس العلمية.

تقييم الدراسات السابقة وأهم ما يميز هذه الدراسة:

يظهر من خلال الدراسات السابقة أهمية محاسبة المسؤولية لكافة الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها الصناعية والتجارية والخدمية وحيث تناول كلاب (٢٠٠٨) مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في البنوك التجارية ، كما تناول الرزي (٧٠٠٧) مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية ، وأجرى مرتجى (٢٠٠٧) دراسة من أجل التعرف على إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية ، في حين تناولت دراسة خشارمة والعمرى (٢٠٠٤) واقع نظام محاسبة المسؤولية والجوانب النظرية لإسقاطها على الأجهزة الحكومية الأردنية وصياغة المقومات اللازمة لخدمة المحاسبة الحكومية وبينت دراسة Oanh,Ngoc (٢٠٢٠) مدى اهتمام الجامعات الحكومية ببعض مقومات محاسبة المسؤولية وبنسب متفاوتة بحسب المناطق الجغرافية . أما هذه الدراسة فإنها تعتبر امتداد للدراسات السابقة في مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الأهلية على وجه العموم وعلى جامعة العلوم والتكنولوجيا على وجه الخصوص .

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى توافر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية؟
هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الأهلية اليمنية (الهيكل التنظيمي ، نظام للمعلومات المحاسبية ، نظام للرقابة على أداء مراكز المسؤولين وتقييم أدائها ، نظام للتقارير يكفل متابعة الأداء ، نظام للحوافز يساهم في دافعية الأداء ، تقديم التوصيات اللازمة للتغلب على نقاط الضعف في تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأهلية جامعة العلوم والتكنولوجيا كدراسة حالة .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في عدد من النقاط نوردتها كما يلي:

- ١- أدى التوسع المتزايد للاستثمار في الجامعات الأهلية إلى ضرورة وجود نظام لمحاسبة المسؤولية في هذه الجامعات كما أن أهمية هذه الدراسة تبرز باعتبارها محاولة تضاف إلى الجهود التي أظهرتها الدراسات السابقة في بلورة مفهوم محاسبة المسؤولية، وإظهار أهمية محاسبة المسؤولية على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في الجامعات.

- ٢- السعي لبيان الفوائد والتي من الممكن تحقيقها من واقع تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وماهي المعوقات التي تقف حائلاً أمام تطبيق ذلك النظام، والعمل على وضع الحلول اللازمة لمعالجتها وتطويرها.
- ٣- تحفيز الجامعات على تطوير النظم المحاسبية ونظم المعلومات، وتطبيق أنظمة رقابية فعالة، تعمل على رفع مستوى أدائها.
- فرضيات الدراسة:**

بناءً على مشكلة الدراسة، ومن أجل تحقيق الهدف من تلك الدراسة تم صياغة الفرضيات لاختبارها إحصائياً على النحو الآتي:

- الفرضية الأولى: " يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا هيكل تنظيمي سليم ".
 الفرضية الثانية: " يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام للمعلومات المحاسبي ".
 الفرضية الثالثة: " يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام للتقارير الرقابية مرتبط بكل مركز مسؤولية".
 الفرضية الرابعة: " يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام معياري يركز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية ".
 الفرضية الخامسة: " يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام حوافز فعال "

حدود الدراسة: تقتصر دراسة الحالة على الموظفين الإداريين والأكاديميين في جامعة العلوم والتكنولوجيا في اليمن

منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية، الذي يقدم وصفاً لمشكلة الدراسة، كما يقوم بتحليل وتفسير متغيراتها، من أجل الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم وتطوير موضوع الدراسة، واعتمدت على أسلوبين هما:

- (أ) أسلوب الدراسة النظرية:
 ويتضمن استقراء وتحليل ما ورد في الأدب المحاسبي من خلال الاطلاع على الدراسات والكتب والدوريات والإصدارات العربية والأجنبية المتخصصة المرتبطة بموضوع الدراسة.
- (ب) أسلوب دراسة الحالة: حيث تم مسح مجتمع الدراسة بقصد الاختبار وتحديد من سيتعامل مع أدوات الدراسة وهما المقابلة الشخصية وذلك للإجابة على استفسارات الباحثين والتأكد من إجاباتهم، و (الاستبانة) والتي تضمن الجوانب المختلفة المتعلقة بفرضيات الدراسة، التي تم اعتمادها بهدف معرفة مدى توافر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في جامعة العلوم والتكنولوجيا، وتحديد مدى إدراك الباحثين لأهمية هذا الدور. وقد تم تصميم تلك الاستبانة بعد الرجوع إلى كثير من أدبيات الدراسة

والعديد من الاستبيانات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وآراء الأكاديميين المتخصصين في المحاسبة والإدارة، وبحيث تكون قادرة على تحقيق أهداف الدراسة وبالشكل الذي يمكن اختبار فرضياتها.

وقد تم تقسيم الاستبيان على النحو الآتي (ملحق رقم واحد) :

القسم الأول : تحتوي علي بيانات شخصية عن عينة الدراسة وتتكون من (٥) فقرات .

القسم الثاني : وتحتوي على خمسة مجالات كالتالي :

المجال الأول : الهيكل التنظيمي ويتكون من (١٥) فقرة .

المجال الثاني : نظام المعلومات المحاسبي ويتكون من (١٠) فقرات .

المجال الثالث : النظام المعياري ويتكون من (١١) فقرة .

المجال الرابع : نظام التقارير ويتكون من (٩) فقرات .

المجال الخامس : نظام الحوافز ويتكون من (٩) فقرات .

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفين ومسؤولين وأكاديميين في جامعة العلوم والتكنولوجيا، وقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها (٨٠) موظف وقام بتوزيع الاستبانة عليها، وقد تم استرداد ٦٠ استبانة أي بنسبة (٧٥ %)، وبعد تفحص الاستبانات استبعد منها (٥) استبانات لعدم جدية الإجابة عليها وعدم تحقيقها للشروط المطلوبة للإجابة عليها وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (٥٥) استبانة.

الطرق الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لقد قام الباحثان بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية التالية:

١. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء العينة.
٢. معامل ارتباط بيرسون لتأكيد المصداقية البنائية لفقرات الاستبيان مع محاورها الرئيسية.
٣. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح حسب أوزان مقياس ليكارت الخماسي) والانحراف المعياري لمعرفة متوسط آراء العينة المشاركة في الدراسة ومدى انحراف إجابات العينة عن متوسطها.
٤. تحليل التباين T الأحادي (One Sample T Test) لمعرفة دلالة انحراف متوسط العينة عند الوسط الافتراضي (٣ درجة عدم التأكد) لإثبات توفر أو عدم توفر محاور الاستبيان.
٥. تحليل التباين F المتعدد (One Way Anova) لمعرفة دلالة الفروق في آراء العينة حسب متغيراتها الشخصية التي تحتوي على ثلاث فئات فأكثر (العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والخدمة، والمسمى الوظيفي).

اختبار أداة الدراسة التطبيقية:

١- اختبار ثبات الأداة (الاستبيان):

يقصد بهذا الاختبار تحديد درجة الاعتماد على أداة الدراسة حيث يقصد بالثبات استقرار المقياس، وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه سوف يتم الحصول على نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على العينة ذاتها، ولمعرفة نسبة ثبات أداة جمع البيانات ومصداقية إجابات العينة على فقرات الاستبيان قام الباحث بإجراء اختبار ألفا كرونباخ وذلك للتأكد من نسبة ثبات الاستبيان وصدق آراء العينة فيه:

جدول رقم (١) يبين نتائج اختبار ألفا كرونباخ لأداة البحث:

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha	درجة المصدقية $\frac{1}{2}$ Alpha
الهيكل التنظيمي	١٥	٪٩١.١	٪٩٥.٤
نظام المعلومات المحاسبي	١٠	٪٨٨.٢	٪٩٣.٩
النظام المعياري	١١	٪٩٠.٣	٪٩٥.٠
نظام التقارير	٩	٪٩١.٩	٪٩٥.٨
نظام الحوافز	٩	٪٩١.٢	٪٩٥.٥
الاستبيان بشكل عام	٥٤	٪٩٦.١	٪٩٨.٠

يتضح من الجدول رقم (١) أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام جاءت بنسبة (٩٦.١ %) وهذا يعني أنه جاء بنسبة ثبات مرتفعة جداً، وجاءت نسبة المصدقية لإجابات العينة (٩٨ %) وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة جداً وهذا يعني أن العينة متجانسة في الاستجابة على الاستبيان ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع البحث الذي تم سحب العينة منه.

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معظم فقرات الاستبيان مرتبطة بعلاقة ارتباط إيجابية قوية (بين ٢٩.١% و ٨٨.٦%) وذات دلالة إحصائية مع محاورها، مما يشير إلى أن الاستبيان صادق من الناحية البنائية الإحصائية، وأن تعميم نتائجه على المجتمع الذي تم سحب العينة منه ممكن.

جدول رقم (٢) يوضح نتائج اختبار المصادقية البنائية للاستبيان عن طريق معامل الارتباط بين كل فقرة ومحورها:

مستوى الدلالة	درجة الارتباط	متغيرات المحور × الفقرة		مستوى الدلالة	درجة الارتباط	متغيرات المحور × الفقرة	
* ٠.٠٠٠٠	%٧١.٥	٦س٣م	نظام التقارير	* ٠.٠٠٠٠	%٥٣.٧	١س١م	الهيكل التنظيمي
* ٠.٠٠٠٠	%٧٥.٦	٧س٣م		* ٠.٠٠٠٠	%٦٦.٧	٢س١م	
* ٠.٠٠٠٠	%٧٦.٨	٨س٣م		* ٠.٠٠٠٠	%٧٢.٢	٣س١م	
* ٠.٠٠٠٠	%٧٩.٧	٩س٣م		* ٠.٠٠٠٠	%٥٧.٦	٤س١م	
* ٠.٠٠٠٠	%٦٦.٤	١٠س٣م		* ٠.٠٠٠٠	%٦٥.٨	٥س١م	
* ٠.٠٠٠٠	%٧٢.٨	١١س٣م		* ٠.٠٠٠٠	%٤٨.٨	٦س١م	
* ٠.٠٠٠٠	%٦٥.٩	١س٤م		* ٠.٠٠٠٠	%٦٢.٦	٧س١م	
* ٠.٠٠٠٠	%٧٢.١	٢س٤م		* ٠.٠٠٠٠	%٦٤.٦	٨س١م	
* ٠.٠٠٠٠	%٨٣.٣	٣س٤م		* ٠.٠٠٠٠	%٧٤.٨	٩س١م	
* ٠.٠٠٠٠	%٧٨.٩	٤س٤م		* ٠.٠٠٠٠	%٦٦.٩	١٠س١م	
* ٠.٠٠٠٠	%٦٧.٧	٥س٤م		* ٠.٠٠٠٠	%٧٠.٩	١١س١م	
* ٠.٠٠٠٠	%٨٣.٥	٦س٤م	* ٠.٠٠٠٠	%٧٨.٠	١٢س١م	نظام المعلومات المحاسبي	
* ٠.٠٠٠٠	%٨٦.٩	٧س٤م	* ٠.٠٠٠٠	%٧٤.٤	١٣س١م		
* ٠.٠٠٠٠	%٧٩.٤	٨س٤م	* ٠.٠٠٠٠	%٧٥.٩	١٤س١م		
* ٠.٠٠٠٠	%٨١.٤	٩س٤م	* ٠.٠٠٠٠	%٦٩.٣	١٥س١م		
* ٠.٠٠٠٠	%٨١.٧	١س٥م	* ٠.٠٠٠٠	%٥٥.٧	١س٢م		
* ٠.٠٠٠٠	%٨١.٤	٢س٥م	* ٠.٠٠٠٠	%٦٠.٩	٢س٢م		
* ٠.٠٠٠٠	%٧٩.٥	٣س٥م	* ٠.٠٠٠٠	%٧٧.٤	٣س٢م		
* ٠.٠٠٠٠	%٤٧.٧	٤س٥م	* ٠.٠٠٠٠	%٧٩.٧	٤س٢م		
* ٠.٠٠٠٠	%٧٩.٩	٥س٥م	* ٠.٠٠٠٠	%٨٢.٧	٥س٢م		
* ٠.٠٠٠٠	%٨٨.٦	٦س٥م	* ٠.٠٠٠٠	%٨٣.١	٦س٢م		
* ٠.٠٠٠٠	%٨٥.١	٧س٥م	* ٠.٠٠٠٠	%٨٢.٨	٧س٢م		
* ٠.٠٠٠٠	%٧٨.٤	٨س٥م	* ٠.٠٠٠٠	%٧٤.٣	٨س٢م	النظام المعياري	
* ٠.٠٠٠٠	%٧٠.١	٩س٥م	* ٠.٠٠٣١	%٢٩.١	٩س٢م		
			* ٠.٠٠٠٠	%٧٠.٩	١٠س٢م		
			* ٠.٠٠٠٠	%٥٩.٦	١س٣م		
			* ٠.٠٠٠٠	%٥٣.٧	٢س٣م		
			* ٠.٠٠٠٠	%٧١.٤	٣س٣م		
			* ٠.٠٠٠٠	%٨٤.١	٤س٣م		
			* ٠.٠٠٠٠	%٧٦.٤	٥س٣م		

نتائج الدراسة ومناقشتها:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الأهلية اليمنية (الهيكل التنظيمي، نظام للمعلومات المحاسبية، نظام للرقابة على أداء مراكز المسؤولين وتقييم أدائها، نظام للتقارير يكفل متابعة الأداء، نظام للحوافز يساهم في دافعية الأداء. وتقديم التوصيات اللازمة للتغلب على نقاط الضعف في تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأهلية بالتطبيق على جامعة العلوم والتكنولوجيا كدراسة حالة. ولاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار t لعينة واحدة One Sample T-test لأجل مقارنة كلاً من الوسط الحسابي لإجمالي القسم الأول، وكذلك مقارنة الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات القسم هذا القسم، بالوسط الفرضي (٣). وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة واختبار فرضياتها. كما يلي:

١- نتائج اختبار الفرضية الأولى:

وتنص الفرضية على أنه "يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا هيكل تنظيمي سليم " يتضح من الجدول رقم (٣) أن الفقرة رقم (٧) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٢٥٥) وبانحراف معياري (٠.٦٤٥) ونسبة (٨٥.١ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير جداً إلى أن مدير المركز يعرف الأشخاص الخاضعين لسلطته، مما يشير إلى أن مدير المركز قادر على أن يدير بشكل جيد الأفراد الخاضعين لسلطته مما يؤدي إلى إنجاز الأعمال بشكل جيد ، وفي حين جاءت الفقرة رقم (١) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤.٢١٨) وبانحراف معياري (٠.٨٠٩) ونسبة (٨٤.٤ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه يوجد تحديد للهيكل التنظيمي للجامعة والوحدات الإدارية فيها، في حين جاءت الفقرة رقم (٤) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣.٩٨٢) وبانحراف معياري (٠.٧٨٢) ونسبة (٧٩.٦ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية مما يعني عدم تضارب الأعمال في المستويات الإدارية المختلفة. وجاءت الفقرة رقم (١٤) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (٣.٢٣٦) وبانحراف معياري (١.١٣٨) ونسبة (٦٤.٧%) وبمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٥، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل متوسط إلى أنه لا يوجد عدد كافي من الأفراد لتأدية المهام داخل مراكز المسؤولية.

وجاء متوسط الفرضية (٣.٨٠٨) وبانحراف معياري (٠.٦٠١) ونسبة عامة (٧٦.٢%) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير

وبشكل كبير إلى توافر هيكل تنظيمي واضح في جامعة العلوم والتكنولوجيا ينقصه توفير أعداد كافية من الأفراد داخل مراكز المسؤوليات). وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على أنه " يتوافر بشكل كبير لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا هيكل تنظيمي سليم " .

جدول رقم (٣) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمحور (الهيكل التنظيمي):

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	الحكم
١	٧	يعرف مدير المركز الأشخاص الخاضعين لسلطته	٤.٢٥٥	٠.٦٤٥	٪٨٥.١	١٤.٤٣٤	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير جدا
٢	١	يوجد تحديد للهيكل التنظيمي للجامعة والوحدات الإدارية فيها	٤.٢١٨	٠.٨٠٩	٪٨٤.٤	١١.١٦١	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير جدا
٣	٤	يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية	٣.٩٨٢	٠.٧٨٢	٪٧٩.٦	٩.٣١٧	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
٤	٥	يعرف مدير المركز المسؤوليات الملقاة على عاتقه	٣.٩٦٤	٠.٧٦٩	٪٧٩.٣	٩.٢٩٤	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
٥	٨	الأفراد مؤهلون لمزاولة النشاط الموكل إليهم	٣.٩٠٩	٠.٨٢٣	٪٧٨.٢	٨.١٩٥	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
٦	٣	هناك وضوح في عدد المستويات الإدارية	٣.٨٩١	٠.٧٦٢	٪٧٧.٨	٨.٦٧٢	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
٧	٦	يمنح مدير المركز صلاحيات مناسبة لأداء مسؤولياته	٣.٨٩١	٠.٨٥٤	٪٧٧.٨	٧.٧٤٠	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
٨	١٥	العمليات داخل مركز المسؤولية الواحد متجانسه	٣.٨٧٣	٠.٩٠٤	٪٧٧.٥	٧.١٦١	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
٩	٢	هناك وضوح في كيفية تقسيم العمل بين الموظفين	٣.٨٥٥	٠.٧٨٠	٪٧٧.١	٨.١٢٧	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
١٠	٩	هناك تحديد واضح للسلطة والمسؤولية لكل فرد من أفراد مركز المسؤولية	٣.٧٤٥	٠.٨٦٥	٪٧٤.٩	٦.٣٨٩	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
١١	١١	هناك وضوح بين علاقة مراكز المسؤولية في الجامعة	٣.٦٩١	٠.٩٤٠	٪٧٣.٨	٥.٤٤٩	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
١٢	١٢	يتحمل مدير المركز كافة مسؤولياته ومسؤوليات الأفراد الخاضعين له	٣.٦١٨	١.٠٨٠	٪٧٢.٤	٤.٢٤٥	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
١٣	١٣	يتم مساءلة الأفراد بما يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقهم	٣.٥٤٥	١.١٣٦	٪٧٠.٩	٣.٥٦٢	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
١٤	١٠	يؤدي كل مركز مسؤولية نوع واحد من النشاط	٣.٤٥٥	١.٠٥١	٪٦٩.١	٣.٢٠٨	٠.٠٠٠*	متوفر بشكل كبير
١٥	١٤	يوجد عدد كافي من الأفراد لتأدية المهام داخل مركز المسؤولية	٣.٢٣٦	١.١٣٨	٪٦٤.٧	١.٥٤٠	٠.١٢٩	متوفر بشكل متوسط
المتوسط								
			٣.٨٠٨	٠.٦٠١	٪٧٦.٢	٩.٩٨٤	٠.٠٠٠*	متوفر شكل كبير

٢- نتائج اختبار الفرضية الثانية:

وتتص الفرضية على انه " يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام للمعلومات المحاسبي ".
يتضح من الجدول رقم (٤) أن الفقرة رقم (١) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٢٠٠) وبانحراف معياري (٠.٨٠٣) ونسبة (٨٤.٠ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقية T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه يتم حصر وتسجيل كافة التكاليف والإيرادات ، في حين جاءت الفقرة رقم (٢) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤.١٢٧) وبانحراف معياري (٠.٨١٨) ونسبة (٨٢.٥ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقية T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى انه يتم تبويب عناصر التكاليف والإيرادات ، في حين جاءت الفقرة رقم (٩) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤.٠٣٦) وبانحراف معياري (٠.٩٦٢) ونسبة (٨٠.٧ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقية T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أن هناك حاجة لتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة ، في حين جاءت الفقرة رقم (٦) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣.٨٩١) وبانحراف معياري (٠.٨٩٦) ونسبة (٧٧.٨ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقية T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه بالإمكان معرفة إجمالي التكاليف التي تخص مركز مسؤولية معين ، في حين جاءت الفقرة رقم (٥) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٣.٨٣٦) وبانحراف معياري (٠.٨٩٨) ونسبة (٧٦.٧ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقية T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير إلى وبشكل كبير أن يمكن معرفة مركز المسؤولية الذي أحدث فيها التكاليف . وجاءت الفقرة رقم (٨) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (٣.٤٣٦) وبانحراف معياري (١.٠٥٠) ونسبة (٦٨.٧ %) وبمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٥، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أن أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة حاليا تناسب طبيعة النشاط. وجاء متوسط الفرضية (٣.٨٠٩) وبانحراف معياري (٠.٦٣٣) ونسبة عامة (٧٦.٢%) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقية T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى توفر نظام المعلومات المحاسبي في الجامعة الا انه يحتاج إلى تطوير وفهم من قبل العاملين عليه.

وبالتالي قبول الفرضية والتي تنص على انه " يتوافر بشكل كبير لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا

نظام للمعلومات المحاسبي ".

جدول رقم (٤) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمحور (نظام المعلومات المحاسبي):

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	الحكم
١	١	يتم حصر وتسجيل كافة التكاليف والإيرادات	٤.٢٠٠	٠.٨٠٣	%٨٤.٠	١١.٠٨٦	٠.٠٠٠٠	متوفر بشكل كبير جدا *
٢	٢	يتم تبويب عناصر التكاليف والإيرادات	٤.١٢٧	٠.٨١٨	%٨٢.٥	١٠.٢٢٣	٠.٠٠٠٠	متوفر بشكل كبير *
٣	٩	هناك حاجة لتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة	٤.٠٣٦	٠.٩٦٢	%٨٠.٧	٧.٩٩٣	٠.٠٠٠٠	متوفر بشكل كبير *
٤	٦	بالإمكان معرفة إجمالي التكاليف التي تخص مركز مسؤولية معين	٣.٨٩١	٠.٨٩٦	%٧٧.٨	٧.٣٧٥	٠.٠٠٠٠	متوفر بشكل كبير *
٥	٥	يمكن معرفة مركز المسؤولية الذي أحدث فيها التكاليف	٣.٨٣٦	٠.٨٩٨	%٧٦.٧	٦.٩٠٩	٠.٠٠٠٠	متوفر بشكل كبير *
٦	٤	يوجد ربط بين عناصر التكاليف وبين مراكز المسؤولية	٣.٧٢٧	٠.٩١٢	%٧٤.٥	٥.٩١٤	٠.٠٠٠٠	متوفر بشكل كبير *
٧	١٠	هناك وضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة	٣.٦٧٣	٠.٨٤٠	%٧٣.٥	٥.٩٣٩	٠.٠٠٠٠	متوفر بشكل كبير *
٨	٣	يوجد ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للجامعة	٣.٥٨٢	٠.٩٥٦	%٧١.٦	٤.٥١٢	٠.٠٠٠٠	متوفر بشكل كبير *
٩	٧	يوجد فصل بين عناصر التكاليف التي يمكن التحكم فيها ، عن عناصر التكاليف التي لا يمكن التحكم فيها لكل مركز مسؤولية	٣.٥٨٢	٠.٩٣٧	%٧١.٦	٤.٦٠٦	٠.٠٠٠٠	متوفر بشكل كبير *
١٠	٨	أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة حاليا تناسب طبيعة النشاط	٣.٤٣٦	١.٠٥٠	%٦٨.٧	٣.٠٨٢	٠.٠٠٠٣	متوفر بشكل كبير *
								المتوسط
								٣.٨٠٩
								٠.٦٣٣
								%٧٦.٢
								٩.٤٧٧
								٠.٠٠٠٠
								* متوفر بشكل كبير

المصدر: من إعداد الباحثين

٣- نتائج اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على انه " يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام للتقارير الرقابية مرتبط بمراكز مسؤولية".

يتضح من الجدول رقم (٥) أن الفقرة رقم (٥) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٠١٨) وبانحراف معياري (٠.٧٥٧) وبنسبة (٨٠.٤ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أن يتم استخدام الموازنات التخطيطية في تقدير الإيرادات والتكاليف لكل مركز مسؤولية في الجامعة ، في حين جاءت الفقرة رقم (٦) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٨٠٠) وبانحراف معياري (٠.٩٥١) وبنسبة (٧٦.٠ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه يسهم كل فرد مسؤول في إعداد الموازنات التخطيطية كل حسب اختصاصه ، في حين جاءت الفقرة رقم (١٠) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣.٨٠٠) وبانحراف معياري (٠.٨٢٦) وبنسبة (٧٦.٠ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه يمكن فصل الموازنات التخطيطية لكل مركز مسؤولية عن الموازنات الإجمالية للجامعة ، في حين جاءت الفقرة رقم (١١) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣.٧٨٢) وبانحراف معياري (٠.٨٥٤) وبنسبة (٧٥.٦ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه تشارك مراكز المسؤولية في وضع معايير التكاليف التي تخصها ، في حين جاءت الفقرة رقم (٧) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٣.٧٦٤) وبانحراف معياري (٠.٨٨١) وبنسبة (٧٥.٣ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه يراعى عند إعداد الموازنات التخطيطية إمكانية تحقيقها من قبل العاملين مما يؤدي إلى تحقيقها وتقليل الانحرافات إلى ادنى حد ممكن. وجاءت الفقرة رقم (٢) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (٣.٣٢٧) وبانحراف معياري (٠.٩٢٤) وبنسبة (٦٦.٥ %) وبمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٥، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل متوسط إلى أنه تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف إنجاز النشاط ولكن بنسبة ضئيلة جدا. وجاء متوسط الفرضية (٣.٦٧٣) وبانحراف معياري (٠.٦٢٨) وبنسبة عامة (٧٣.٥ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى توفر نظام معياري في الجامعة إلا أنه يحتاج إلى تطوير وفهم من قبل العاملين عليه. وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على أنه " يتوافر بشكل كبير لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام للتقارير الرقابية مرتبط بمركز مسؤولية".

جدول رقم (٥) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمحور (النظام المعياري):

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	الحكم
١	٥	يتم استخدام الموازنات التخطيطية في تقدير الإيرادات والتكاليف لكل مركز مسؤولية في الجامعة	٤.٠١٨	٠.٧٥٧	%٨٠.٤	٩.٩٦٩	* ٠.٠٠٠	متوفر بشكل كبير
٢	٦	يسهم كل فرد مسؤول في إعداد الموازنات التخطيطية كل حسب اختصاصه	٣.٨٠٠	٠.٩٥١	%٧٦.٠	٦.٢٤١	* ٠.٠٠٠	متوفر بشكل كبير
٣	١٠	يمكن فصل الموازنات التخطيطية لكل مركز مسؤولية عن الموازنات الإجمالية للجامعة	٣.٨٠٠	٠.٨٢٦	%٧٦.٠	٧.١٨٧	* ٠.٠٠٠	متوفر بشكل كبير
٤	١١	تشارك مراكز المسؤولية في وضع معايير التكاليف التي تخصها	٣.٧٨٢	٠.٨٥٤	%٧٥.٦	٦.٧٨٩	* ٠.٠٠٠	متوفر بشكل كبير
٥	٧	يراعى عند إعداد الموازنات التخطيطية إمكانية تحقيقها من قبل العاملين	٣.٧٦٤	٠.٨٨١	%٧٥.٣	٦.٤٢٧	* ٠.٠٠٠	متوفر بشكل كبير
٦	٨	يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف	٣.٧٦٤	٠.٩٠٢	%٧٥.٣	٦.٢٧٩	* ٠.٠٠٠	متوفر بشكل كبير
٧	٩	يتم ربط الموازنات التخطيطية بمراكز المسؤولية في الجامعة	٣.٧٤٥	٠.٩٠٧	%٧٤.٩	٦.٠٩٤	* ٠.٠٠٠	متوفر بشكل كبير
٨	١	يتم وضع تقديرات للأداء المعياري اللازم لانجاز النشاط في مراكز المسؤولية	٣.٥٨٢	٠.٨٩٦	%٧١.٦	٤.٨١٤	* ٠.٠٠٠	متوفر بشكل كبير
٩	٤	تتسم معايير التكاليف المستخدمة بأنها واضحة ومفهومة للموظفين في مراكز المسؤولية	٣.٤٣٦	٠.٨١١	%٦٨.٧	٣.٩٩٠	* ٠.٠٠٠	متوفر بشكل كبير
١٠	٣	يتم تقدير التكاليف المعيارية على أساس علمية	٣.٣٨٢	٠.٩٥٢	%٦٧.٦	٢.٩٧٣	* ٠.٠٠٠٤	متوفر بشكل متوسط
١١	٢	تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف إنجاز النشاط	٣.٣٢٧	٠.٩٢٤	%٦٦.٥	٢.٦٢٧	* ٠.٠٠١١	متوفر بشكل متوسط
المتوسط								
			٣.٦٧٣	٠.٦٢٨	%٧٣.٥	٧.٩٥٠	* ٠.٠٠٠	متوفر وبشكل كبير

المصدر: من إعداد الباحثين

٤- نتائج اختبار الفرضية الرابعة: و تنص الفرضية الرابعة على انه " يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام معياري يركز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية "

يتضح من الجدول رقم (٦) أن الفقرة رقم (١) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٨٣٦) وبانحراف معياري (٠.٧٨٨) وبنسبة (٧٦.٧ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه تعد تقارير الأداء الدورية مقياس لأداء مراكز المسؤولية ، في حين جاءت الفقرة رقم (٢) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٨٨٢) وبانحراف معياري (٠.٧٣٨) وبنسبة (٧٥.٦ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير إلى وبشكل كبير انه توجه تقارير الأداء الدورية وفقا لخطوط السلطة والمسؤولية في مراكز المسؤولية ، في حين جاءت الفقرة رقم (٥) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣.٧٤٥) وبانحراف معياري (٠.٨٢١) وبنسبة (٧٤.٩ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه تقيس التقارير الدورية أداء كل مركز على حدة ، في حين جاءت الفقرة رقم (٣) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣.٥٨٢) وبانحراف معياري (٠.٨٥٤) وبنسبة (٧١.٦ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل كبير إلى أنه تحصل مراكز المسؤولية على تقارير الأداء بصورة منتظمة . وجاءت الفقرة رقم (٩) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (٣.٢٩١) وبانحراف معياري (٠.٩١٦) وبنسبة (٦٥.٨ %) وبمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٥، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل متوسط إلى أنه يتم وضع وسائل مناسبة لمعالجة الانحرافات في الأداء لكل مركز مسؤولية ولكن بنسبة ضئيلة جدا. وجاء متوسط الفرضية (٣.٤٩٧) وبانحراف معياري (٠.٦٩١) وبنسبة عامة (٦٩.٩ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير وبشكل متوسط إلى توفر نظام التقارير في الجامعة إلا انه يحتاج إلى وضع وسائل مناسبة لمعالجة الانحرافات في الأداء لكل مركز مسؤولية. وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على انه " يتوافر بشكل متوسط لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام معياري يركز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية "

جدول رقم (٦) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمحور (نظام التقارير):

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	الحكم
١	١	تعد تقارير الأداء الدورية مقياس لأداء مراكز المسؤولية	٣.٨٣٦	٠.٧٨٨	٪٧٦.٧	٧.٨٧٢	٠.٠٠٠٠ *	متوفر بشكل كبير
٢	٢	توجه تقارير الأداء الدورية وفقا لخطوط السلطة والمسؤولية في مراكز المسؤولية	٣.٧٨٢	٠.٧٣٨	٪٧٥.٦	٧.٨٦٠	٠.٠٠٠٠ *	متوفر بشكل كبير
٣	٥	تقيس التقارير الدورية أداء كل مركز على حدة	٣.٧٤٥	٠.٨٢١	٪٧٤.٩	٦.٧٣٠	٠.٠٠٠٠ *	متوفر بشكل كبير
٤	٣	تحصل مراكز المسؤولية على تقارير الأداء بصورة منتظمة	٣.٥٨٢	٠.٨٥٤	٪٧١.٦	٥.٠٥٣	٠.٠٠٠٠ *	متوفر بشكل كبير
٥	٦	يتم ربط البيانات الواردة في التقارير الدورية بالأشخاص المسؤولين عن حدوثها	٣.٣٢٧	١.٠٠١	٪٦٦.٥	٢.٤٢٥	٠.٠٠١٩ *	متوفر بشكل متوسط
٦	٤	يتم إعداد تقارير الأداء بسرعة ودقة	٣.٣٠٩	٠.٨٧٩	٪٦٦.٢	٢.٦٠٧	٠.٠٠١٢ *	متوفر بشكل متوسط
٧	٨	يتم تحديد الجهات المسؤولة عن الانحرافات في الأداء لكل مركز مسؤولية	٣.٣٠٩	٠.٩٧٩	٪٦٦.٢	٢.٣٤٢	٠.٠٠٢٣ *	متوفر بشكل متوسط
٨	٧	يتم دراسة وتحليل الانحرافات المهمة الواردة في تقارير الأداء لكل مركز مسؤولية	٣.٢٩١	٠.٩٧٥	٪٦٥.٨	٢.٢١٣	٠.٠٠٣١ *	متوفر بشكل متوسط
٩	٩	يتم وضع وسائل مناسبة لمعالجة الانحرافات في الأداء لكل مركز مسؤولية	٣.٢٩١	٠.٩١٦	٪٦٥.٨	٢.٣٥٤	٠.٠٠٢٢ *	متوفر بشكل متوسط
		المتوسط	٣.٤٩٧	٠.٦٩١	٪٦٩.٩	٥.٣٣٥	٠.٠٠٠٠ *	متوفر بشكل متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين

٥- نتائج اختبار الفرضية الخامسة: تنص الفرضية على انه "يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا

نظام حوافز فعال "

يتضح من الجدول رقم (٧) أن الفقرة رقم (٤) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٩٦٤) وانحراف معياري (١.٣١٩) ونسبة (٧٩.٣ %) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T موجبة، وهذا يعني أن (العينة تشير بشكل كبير إلى أنه تزيد الحوافز من دافعية الأفراد للعمل ، في حين جاءت الفقرة رقم (٢) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢.٨٧٣) وانحراف معياري

(١.١٥٦) وبنسبة (٥٧.٥%) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T سالبة ، وهذا يعني أن (العينة تشير إلى انه لا تمنح الإدارة العليا حوافز معنوية عند وصول الأفراد للأهداف المخططة لها مسبقا .وجاءت الفقرة رقم (٥) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (٢.٣٤٥) وبانحراف معياري (١.١٢٦) وبنسبة (٤٦.٩%) وبمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٥ ، وهذا يعني أن (العينة تشير إلى أن الموظفون غير راضون عن نظام الحوافز المعمول به في الجامعة. وجاء متوسط الفرضية (٢.٧٦٤) وبانحراف معياري (٠.٩٢١) وبنسبة عامة (٥٥.٣%) وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥ وبقيمة T سالبة، وهذا يعني أن (العينة تشير إلى عدم توفر نظام الحوافز في الجامعة مما يعني أن هناك عدم رضى من قبل العاملين في الجامعة على نظام الحوافز .

وبالتالي رفض الفرضية التي تنص على انه "يتوافر لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام

حوافز فعال "

جدول رقم (٧) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بمحور (نظام الحوافز):

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	الحكم					
١	٤	تزيد الحوافز من دافعية الأفراد للعمل	٣.٩٦٤	١.٣١٩	٪٧٩.٣	٥.٤١٩	٠.٠٠٠ *	متوفر					
٢	٢	تمنح الإدارة العليا حوافز معنوية عند وصول الأفراد للأهداف المخططة لها مسبقا	٢.٨٧٣	١.١٥٦	٪٥٧.٥	٠.٨١٧-	٠.٤١٨	غير متوفر					
٣	٣	تتناسب الحوافز مع طبيعة المسؤوليات المكلف بها الأفراد وفقا للهيكل التنظيمي	٢.٦٥٥	١.١٤٢	٪٥٣.١	٢.٢٤٣-	٠.٠٢٩ *	غير متوفر					
٤	٦	تمنح الحوافز على أسس موضوعية	٢.٦٥٥	١.١٩٠	٪٥٣.١	٢.١٥٣-	٠.٠٣٦ *	غير متوفر					
٥	٧	تمنح الحوافز على أسس عادلة	٢.٦٥٥	١.٢٨٠	٪٥٣.١	٢.٠٠٢-	٠.٠٥٠	غير متوفر					
٦	١	تمنح الإدارة العليا حوافز مادية عند وصول الأفراد للأهداف المخططة لها مسبقا	٢.٦٣٦	١.٢٠٧	٪٥٢.٧	٢.٢٣٣-	٠.٠٣٠ *	غير متوفر					
٧	٨	هناك ربط بين كفاءة الموظف والحوافز الممنوحة له	٢.٦٠٠	١.٢٧١	٪٥٢.٠	٢.٣٣٤-	٠.٠٢٣ *	غير متوفر					
٨	٩	يتم إعادة النظر على نحو دوري بنظام الحوافز المعمول به في الجامعة	٢.٤٩١	١.١٢٠	٪٤٩.٨	٣.٣٧١-	٠.٠٠١ *	غير متوفر					
٩	٥	الموظفون راضون عن نظام الحوافز المعمول بها في الجامعة	٢.٣٤٥	١.١٢٦	٪٤٦.٩	٤.٣١٢-	٠.٠٠٠ *	غير متوفر					
المتوسط								غير متوفر					
								٢.٧٦٤	٠.٩٢١	٪٥٥.٣	١.٩٠٣-	٠.٠٦٢	غير متوفر

المصدر: من إعداد الباحثين

الاستنتاجات: خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج:

- ١- أظهرت الدراسة أن هناك إمكانية لتطبيق محاسبة المسؤولية في جامعة العلوم والتكنولوجيا نظراً لتوفر متطلبات النظام.
- ٢- أظهرت الدراسة أن لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا هيكل تنظيمي يوضح المستويات الإدارية، وعدد مراكز المسؤولية في كل مستوى إداري، يتميز بوضوح العلاقة بين مراكز المسؤولية المختلفة.
- ٣- أظهرت الدراسة أنه ليس هناك خلفية كافية لدى العاملين في الجامعة عن مفهوم محاسبة المسؤولية وذلك بسبب تباين السؤال حول توفر المقومات الضرورية اللازمة لتطبيق محاسبة المسؤولية.
- ٤- أظهرت الدراسة أنه يعطي مدير مركز المسؤولية الوقت الكافي لعملية التخطيط، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تعود بتحقيق الأهداف العامة للجامعة.
- ٥- على الرغم من أن أنظمة المعلومات المحاسبية تتناسب طبيعة النشاط، إلا أنها بحاجة إلى التطوير لمواجهة التطورات في زيادة حجم التعامل لتحسين طرق قياس الأداء الفعلي
- ٦- أظهرت الدراسة أنه بالإمكان إتباع الأسس العلمية لفصل عناصر التكاليف التي يمكن التحكم فيها عن عناصر التكاليف التي لا يمكن التحكم فيها لمراكز المسؤولية حيث يوجد ربط بين عناصر التكاليف مع مراكز المسؤولية، ولكن لا يمكن إتباع مبدأ فصل عناصر التكاليف على مستوى الأفراد لعدم وجود ربط بين عناصر التكاليف والأفراد المتسببين بها، وهذا بدوره لا يمكن من متابعة أداء الأفراد على مدار فترة عملهم في الجامعة ومساءلتهم عن أي انحراف
- ٧- أظهرت الدراسة أن التقارير التي تعدها الجامعة تعكس صورة الوضع الكلي للجامعة، ولا يتم إعداد تقارير تعكس الصورة الجزئية لها، بمعنى أنه لا يتم إعداد تقارير تعكس الأوضاع المالية لكل مركز مسؤولية.
- ٨- أظهرت الدراسة أنه توفر التقارير الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز مسؤولية، ويتم دراستها وتحديد الجهة المسؤولة عن سبب الانحرافات وبالتالي وضع وسائل علاج ملائمة.
- ٩- أظهرت الدراسة أنه لا تشارك كافة مراكز المسؤولية في إعداد شكل وعناصر التقارير، مما قد يسبب عدم تحقيق التقارير الرقابية الغاية من إعدادها.

١٠- أظهرت الدراسة انه لا تشارك كافة مراكز المسؤولية في وضع المعايير اللازمة لإنجاز النشاط، مما قد يؤدي إلى عدم رضا الأفراد عن تلك المعايير وبالتالي اختيار معايير خاصة بهم تتعارض مع الأهداف العامة للجامعة.

١١- أظهرت الدراسة انه توضع المعايير في الجامعة على أسس علمية تناسب طبيعة أهداف مراكز المسؤولية وتقدر التكاليف المعيارية بناء على دراسة علمية من قبل أشخاص مهنيين.

١٢- أظهرت الدراسة انه يتم إعداد موازنة تخطيطية خاصة بكل مركز مسؤولية، نظرا لفصل الموازنة التخطيطية لكل مركز مسؤولية عن الموازنة الإجمالية.

١٣- أظهرت الدراسة أن هناك ضعف في تطبيق مبدأ المشاركة في إعداد الموازنة التخطيطية الأمر الذي ينعكس سلبا على تنفيذ الموازنة التخطيطية من قبل مراكز المسؤولية.

١٤- أظهرت الدراسة انه ليس بالإمكان فصل التكاليف المعيارية لكل مرحلة من مراحل إنجاز النشاط عن الأخرى حتى تتمكن الإدارة العليا من الرقابة على المسؤول عن إنجازها

١٥- أظهرت الدراسة أن عدم رضا الموظفين في الجامعة على نظام الحوافز المطبق في الجامعة مما يؤثر على مستوى أداء الموظفين وحد من إمكانية التطور والتميز.

١٦- أظهرت الدراسة انه لا تعطي الإدارة العليا في الجامعة أهمية لنظام الحوافز المادية أو المعنوية على الرغم من أهميتها في زيادة دافعية الأفراد على العمل.

التوصيات: وفي ضوء ما تقدم يمكن تقديم التوصيات على النحو الآتي:

١. توعية العاملين في الجامعة بمفهوم محاسبة المسؤولية، وضرورة تطبيقه لما له من تأثير في مساعدة الإدارة العليا في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، بطريقة تعمل على استغلال موارد الجامعة استغلالاً أمثل لتحقيق أهدافها بأفضل الوسائل

٢. تطوير الهيكل التنظيمي للجامعة ليشمل تفصيل عن أنواع وتصنيفات مراكز المسؤولية المختلفة الملائمة لتطبيق محاسبة المسؤولية، والعمل على تعريف كل مسؤول بالمسؤوليات والصلاحيات التي تنسجم مع ذلك التصنيف.

٣. تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية للمساهمة في قياس الأداء الفعلي بكفاءة بالطريقة التي توفر لإمكانية تتبع التكاليف وربطها على مستوى الأفراد لتحديد المتسبب بها، وتطوير آليات ربط تلك التكاليف على مستو مراكز المسؤولية بصورة تزيد من كفاءة قياس الأداء الفعلي لهذه المراكز.

٤. إعداد التقارير على مستوى مركز المسؤولية وبصورة دورية، لأنها تمكن الإدارة العليا من التعرف على كفاءة مسؤول المركز في استخدام الموارد المتاحة له وبالتالي ستتمكن الإدارة العليا من تحديد مراكز المسؤولية الضعيفة ومعرفة أسباب ضعفها.
٥. إعطاء أهمية أكبر لعملية تحديد الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط لمراكز المسؤولية والعمل على دراسة وتفسير تلك الانحرافات بالطريقة التي تحدد أسبابها وتمكن من وضع وسائل العلاج المناسبة.
٦. مشاركة مدير مركز المسؤولية والعاملين فيه في وضع المعايير اللازمة لإنجاز النشاط، لأن مشاركتهم في وضع المعايير ستشجعهم على تنفيذها والالتزام بها.
٧. العمل على إعداد الموازنات التخطيطية على مستوى مراكز المسؤولية كلا على حدة وليس على مستوى الجامعة ككل لما له من أثر في تقييم الأداء والرقابة على مراكز المسؤولية، من خلال إعداد موازنه مستقلة لكل مركز مسؤولية وتجميع هذه الموازنات لتشكل الموازنة العامة للجامعة.
٨. العمل المستمر على تطوير وتنمية المهارات الإدارية والمحاسبية للعاملين ورفع مستواهم وضرورة إشراكهم في دورات تدريبية متخصصة.
٩. إيجاد نظام للحوافز في الجامعة يتفق مع خصوصية نشاطها وعملياتها الخدمية والإنتاجية وأن تتناسب نوعية الحوافز مع المستفيد منها.
١٠. وضع مقترح لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في جامعة العلوم والتكنولوجيا ومتابعة مراحل تطبيق هذا النظام وتقييمه تقييماً شاملاً وإنشاء وحدة متابع لتطبيقه.

المراجع:

١. الحارس، أسامة، (٢٠٠٤)، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
٢. مرتجي، أحمد رمضان، (٢٠٠٧)، "قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية" - دراسة ميدانية "رسالة ماجستير في المحاسبة الجامعة الإسلامية.
٣. زامل، أحمد محمد، (٢٠٠٠)، "المحاسبة الإدارية - مع تطبيقات بالحاسب الآلي"، الجزء الثاني، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.
٤. جبرائيل، يوسف كحالة و رضون ، حلوة حنان (٢٠٠٢)، "المحاسبة الإدارية- مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء"، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥. ميدة، إبراهيم، (٢٠٠٣)، "نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية" - واقع وتطلعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٩، العدد الثاني.
٦. أبو نصار، محمد، (٢٠٠٥)، "المحاسبة الإدارية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
٧. خشارمة حسين، أحمد العمري، (٢٠٠٤)، "قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الأجهزة الحكومية الأردنية" - دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك.
٨. الرزي، ديانا جميل، (٢٠٠٧)، "مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية في قطاع غزة - دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة الجامعة الإسلامية، فلسطين .
٩. الجدبة، علي، (٢٠٠٨)، "قياس إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في الأجهزة الحكومية الفلسطينية". رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
١٠. جبريل، نائل عبد الله حسين، (١٩٩٩)، "محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية - دراسة ميدانية" رسالة ماجستير في المحاسبة جامعة آل البيت، الأردن .
١١. كلاب، يعرب، (٢٠٠٨)، "مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
12. Oanh Thi Tu LE, Ngoc Thi BUI(2020). Responsibility Accounting in Public Universities: A Case in Vietnam. *Journal of Asian Finance, Economics and Business. Vol 7 No 7.*

الملاحق

ملحق الدراسة رقم (١) : استبانة الدراسة .

ملحق الدراسة رقم (٢) : أسماء الحكّمين .

ملحق الدراسة رقم (١)

قائمة الاستبيان الموجهة إلى الأكاديميين والإداريين في جامعة العلوم والتكنولوجيا

استبيانہ الدراسة

الأخ / المجيب المحترم

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحثان بعمل دراسة تطبيقية عن "مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية

في الجامعات الأهلية"

ويرى الباحث أن الهدف من هذه الدراسة لن يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة والجادة من جانب المهتمين بمشكلة البحث، مع تأكيد الباحث على أن البيانات والمعلومات التي سيحصل عليها ستحاط بالسرية الكاملة وستكون لغرض البحث العلمي فقط، ونشكر لكم مقدما تعاونكم معنا في تعبئة هذه الاستبانة.

ولكم فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحثان

يرجى قراءة التعريفات التالية والتي سترد في الاستبانة :

محاسبة المسؤولية : هي عبارة عن أسلوب إداري محاسبي يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي وفقا للهيكل التنظيم الإداري للجامعة بجميع مستوياتها الإدارية لتحقيق رقابة فعالة على الأداء .

مركز المسؤولية: وهو عبارة عن وحدة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة (قسم، إدارة، وظيفة) ويقوم بأداء نشاط محدد يديره شخص له سلطات ومسؤوليات محددة ويكون مسؤولا عن نتائج ممارسة الأنشطة الفرعية لتلك الوحدة أمام الإدارة العليا.

الهيكل التنظيمي: هو الأداة التي يمكن من خلالها تحديد المهام والوظائف، بالإضافة إلى تحديد خطوط السلطة والاتصال داخل المنظمة، وتصميم نظام يقوم على إنشاء مراكز مسؤولية في الجامعة.

التكاليف المعيارية: هي تكاليف محددة بصورة مسبقة تبين ما يجب أن تكون عليه التكلفة أثناء سريانها.

القسم الأول : المعلومات الديمغرافية :

ارجو وضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة :

١- المؤهل العلمي :

دبلوم

بكالوريوس

ماجستير

دكتوراه

غير ذلك الرجاء ذكرها.....

٢- التخصص :

محاسبة

إدارة أعمال

اقتصاد

غير ذلك الرجاء ذكرها.....

٣- المسمى الوظيفي :

رئيس قسم

أكاديمي

إداري

محاسب

غير ذلك الرجاء ذكرها.....

٤- سنوات الخدمة :

أقل من (٥) سنوات

من (٥) - (١٠) سنوات

من (١١) - (١٥) سنوات

(١٦) سنة فأكثر

٥- العمر :

أقل من (٣٠) عاما

من (٣٠) - (٣٩) عاما

من (٤٠) - (٤٩) عاما

(٥٠) عاما فأكثر

القسم الثاني : أسئلة الاستبيان

المحور الأول : الهيكل التنظيمي

م	السؤال	درجة كبيرة	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة
١	يوجد تحديد للهيكل التنظيمي للجامعة والوحدات الإدارية					
٢	هناك وضوح في كيفية تقسيم العمل بين الموظفين					
٣	هناك وضوح في عدد المستويات الإدارية					
٤	يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية					
٥	يعرف مدير المركز المسؤوليات الملقاة على عاتقه					
٦	يمنح مدير المركز صلاحيات مناسبة لأداء مسؤولياته					
٧	يعرف مدير المركز الأشخاص الخاضعين لسلطته					
٨	الأفراد مؤهلون لمزاولة النشاط الموكل إليهم					
٩	هناك تحديد واضح للسلطة والمسؤولية لكل فرد من أفراد					
١٠	يؤدي كل مركز مسؤولية نوع واحد من النشاط					
١١	هناك وضوح بين علاقة مراكز المسؤولية في الجامعة					
١٢	يتحمل مدير المركز كافة مسؤولياته ومسؤوليات الأفراد					
١٣	يتم مساءلة الأفراد بما يتناسب مع المسؤوليات الملقاة					
١٤	يوجد عدد كافي من الأفراد لتأدية المهام داخل مركز					
١٥	العمليات داخل مركز المسؤولية الواحد متجانسه					

المحور الثاني : نظام المعلومات المحاسبي

م	السؤال	درجة كبيرة	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة
١	يتم حصر وتسجيل كافة التكاليف والإيرادات					
٢	يتم تبويب عناصر التكاليف والإيرادات					
٣	يوجد ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي					
٤	يوجد ربط بين عناصر التكاليف وبين مراكز المسؤولية					
٥	يمكن معرفة مركز المسؤولية الذي أحدث فيها التكاليف					
٦	بالإمكان معرفة إجمالي التكاليف التي تخص مركز مسئولية معينة					
٧	يوجد فصل بين عناصر التكاليف التي يمكن التحكم فيها ، عن عناصر التكاليف التي لا يمكن التحكم فيها لكل					

٨	أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة حالياً تناسب				
٩	هناك حاجة لتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية				
١٠	هناك وضوح في القواعد والسياسات المحاسبية				

المحور الثالث : النظام المعياري

م	السؤال	درجة	درجة	درجة	درجة
١	يتم وضع تقديرات للأداء المعياري اللازم لا نجاز النشاط				
٢	تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف إنجاز				
٣	يتم تقدير التكاليف المعيارية على أسس علمية				
٤	تتسم معايير التكاليف المستخدمة بأنها واضحة ومفهومة				
٥	يتم استخدام الموازنات التخطيطية في تقدير الإيرادات				
٦	يسهم كل فرد مسؤول في إعداد الموازنات التخطيطية كل حسب اختصاصه				
٧	يراعى عند إعداد الموازنات التخطيطية إمكانية تحقيقها				
٨	يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف				
٩	يتم ربط الموازنات التخطيطية بمراكز المسؤولية في الجامعة				
١٠	يمكن فصل الموازنات التخطيطية لكل مركز مسؤولية عن				
١١	تشارك مراكز المسؤولية في وضع معايير التكاليف التي تخصها				

المحور الرابع : نظام التقارير

م	السؤال	درجة	درجة	درجة	درجة
١	تعد تقارير الأداء الدورية مقياس لأداء مراكز المسؤولية				
٢	توجه تقارير الأداء الدورية وفقاً لخطوط السلطة والمسؤولية في مراكز المسؤولية				
٣	تحصل مراكز المسؤولية على تقارير الأداء بصورة منتظمة				
٤	يتم إعداد تقارير الأداء بسرعة ودقة				
٥	تقيس التقارير الدورية أداء كل مركز على حدة				

					٦	يتم ربط البيانات الواردة في التقارير الدورية بالأشخاص المسؤولين عن حدوثها
					٧	يتم دراسة وتحليل الانحرافات المهمة الواردة في تقارير الأداء لكل مركز مسؤولية
					٨	يتم تحديد الجهات المسؤولة عن الانحرافات في الأداء لكل مركز مسؤولية
					٩	يتم وضع وسائل مناسبة لمعالجة الانحرافات في الأداء لكل مركز مسؤولية

المحور الخامس : نظام الحوافز

م	السؤال	بدرجة كبيره جدا	بدرجة كبره	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
١	تمنح الإدارة العليا حوافز مادية عند وصول الأفراد للأهداف المخططة لها مسبقا					
٢	تمنح الإدارة العليا حوافز معنوية عند وصول الأفراد للأهداف المخططة لها مسبقا					
٣	تتناسب الحوافز مع طبيعة المسؤوليات المكلف بها الأفراد وفقاً للهيكل التنظيمي					
٤	تزيد الحوافز من دافعية الأفراد للعمل					
٥	الموظفون راضون عن نظام الحوافز المعمول بها في الجامعة					
٦	تمنح الحوافز على اساس موضوعية					
٧	تمنح الحوافز على اساس عادلة					
٨	هناك ربط بين كفاءة الموظف والحوافز الممنوحة له					
٩	يتم اعادة النظر على نحو دوري بنظام الحوافز المعمول به في الجامعة					

ملحق الدراسة رقم (٢)

أسماء المحكمين

م	الاسم	اسم الجامعة
١	أ.د/محمد الربيدي	أستاذ المحاسبة والمراجعة كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء
٢	أ.د/ منصور العريقي	أستاذ الإدارة جامعة العلوم والتكنولوجيا
٣	د/عبد الحق شاكر	أستاذ التسويق جامعة العلوم والتكنولوجيا
٤	د/ عارف الحاج	أستاذ المحاسبة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية صنعاء
٥	د/ سلطان السريحي	أستاذ المحاسبة جامعة العلوم والتكنولوجيا
٦	د / بسام مسلم	أستاذ الإدارة جامعة العلوم والتكنولوجيا